

6 شركات غير مدرجة تتأهل للمنافسة على "منخفضة التكاليف"

الشركات هي الموارد العقارية والإنشاءات الشرقية والبلاد ومجموعة البيوت الاستثمارية و صكوك ورافكو الدولية
تأكيدا لما قامت "الكويتية" في عددها الصادر بتاريخ 15 يناير أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أنها حصلت على موافقة مجلس الوزراء لست شركات غير مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية، والتي ترغب بالمشاركة في المزايدة على 50 بالمئة من اسهم شركة "المساكن منخفضة التكاليف" بنظام (بي.أوت.بي) وفقا للقانون 45/2007. وقال نائب المدير العام لشؤون التخطيط والتصميم في المؤسسة، رئيس اللجنة التأسيسية لإنشاء الشركة المساهمة الكويتية "المساكن منخفضة التكاليف" م.فهد السعيد إن الشركات هي "الموارد العقارية، والإنشاءات الشرقية للتجارة العامة والمقاولات، والبلاد للاستثمار العقاري، ومجموعة البيوت الاستثمارية القابضة، و صكوك العقارية، ورافكو الدولية العقارية".

وأوضح السعيد أن اللجنة التأسيسية ستقوم بطرح المشروع ودعوة الشركات سالفة الذكر الى جانب الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية لشراء المستندات والمشاركة بالمزايدة وفقا للقانون الخاص بتأسيس الشركة (45 لسنة 2007). وأشار الى أن المزايدة ستكون من خلال تقديم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية، مشيرا الى أن المؤسسة ستبدأ خلال الفترة القصيرة المقبلة بالبدء بالإعلان والدعوة وبيع المستندات الخاصة بالمزايدة والبرنامج الزمني المقرر لتقديم العطاءات. وبين أن الشركة المساهمة المزمع تأسيسها ستقوم بتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة المساكن منخفضة التكاليف، بديلا عن المساكن المقامة حاليا في منطقة تيماء والصليبية، بما فيها المباني العامة "المدارس والمساجد والمستوصفات وغيرها" وخدمات البنية التحتية وشبكات الطرق، بالإضافة إلى المساحات التجارية والاستثمارية التي تمثل العائد الاستثماري للشركة دون المساس بالقيمة الإيجارية للوحدة السكنية المقدرة بخمسين دينارا شهريا بنظام "بي.أوت.بي".

وذكر أن توزيع أسهم الشركة سيتم وفق القانون المذكور وعلى قسمين أحدهما بنسبة 50 بالمئة للمستثمر الإستراتيجي الفائز بالمزايدة والآخر هو الـ 50 بالمئة الأخرى وتطرح باكتتاب عام على المواطنين، مشيرا الى أن كل التفاصيل عن المشروع موجودة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وكانت "الكويتية" قد انفردت بنشر خبر إرسال اللجنة التأسيسية للبيوت منخفضة التكاليف قائمة بأسماء شركات غير مدرجة إلى مجلس الوزراء، لأخذ موافقته على دخول تلك الشركات في المناقصة التي تستعد اللجنة لطرحها خلال الفترة المقبلة لاختيار الشركة التي سيعهد إليها بإنشاء المشروع.

وقد تقدم عدد كبير من الشركات غير المدرجة بطلب السماح لها بدخول المزايمة، إلا أن اللجنة -وبعد دراسة العروض وأوضاع الشركات- وصلت الى وجود 6 شركات فقط هي من تستحق الدخول في المناقصة، خاصة من حيث مسألة رأس المال الذي يشترط أن يكون مساويا للشركات المدرجة.

<http://www.alkuwaitiah.com/ArticleDetail.aspx?id=7627>

2012/1/30

فوضى إدارية وتشابك اختصاصات في خدمات المشتركين بـ المواصلات

كشفت مصادر مطلعة لـ«الجريدة» في وزارة المواصلات أن مهندسين ومديري إدارات خدمات في مختلف المحافظات التابعة لقطاع خدمات المشتركين ينوون تقديم خطاب رسمي إلى الوزير الذي سيتولى حقيبة الوزارة بعد تشكيل الحكومة الجديدة يتضمن احتجاجهم على تعيين الوكيل المساعد الحالي بالتكليف كوكيل للقطاع، مؤكدة ان حالاً من التذمر تسود الإدارات والأقسام التابعة بهذا القطاع منذ عدة أشهر بسبب الفوضى الإدارية وتهميش بعض القياديين من أصحاب الخبرة.

وأضافت المصادر أن سبب اعتراض المديرين يعود إلى أن تعيين الوكيل المعني لم يكن قانونياً، لا سيما أن بعض المديرين والمهندسين في القطاع يؤكدون أنهم أكثر خبرة منه وخدمة ويحملون مؤهلات علمية أعلى من المؤهل الذي يحمله، لا سيما مع وجود أكثر من مدير يعتقد أن له الأحقية في تولي منصب الوكيل المساعد للقطاع.

وأشارت إلى أن الخلافات الإدارية تملأ المقاسم والإدارات والأقسام التابعة لقطاع خدمات المشتركين بسبب عدم قبول المديرين للوكيل، لافتة إلى أن بعض المديرين لا يحرك ساكناً أمام تجاوزات الوكيل المذكور المتعلقة بتدخله المباشر في نقل وتعيين رؤساء أقسام في المقاسم، خصوصاً أن عملية النقل تتم بطريقة شفوية دون خطاب رسمي يوضح التزامات كل موظف أو مسؤول، ما يؤكد أن الخلافات بين مديري الإدارات ورؤساء الأقسام نتيجة لتشابك الاختصاصات وعدم وجود آلية عمل واضحة تحد من الخلافات الإدارية بين الموظفين والمراقبين ورؤساء الأقسام.

وأشارت المصادر إلى أن الوكيل المساعد لقطاع خدمات المشتركين قام بنقل رئيس قسم من مركز جليب الشيوخ إلى مقسم العارضية دون موافقة مرؤوسيه، ما أدى إلى تهميش دور رؤساء الأقسام والمراقب في مقسم العارضية، بالإضافة إلى قيامه بنقل رؤساء أقسام من مقسم العارضية إلى مقسم الفروانية دون خطاب رسمي وتكليف أحدهم في قسم خدمة العملاء وآخر في كمراقب في مقسم الفروانية.

ولفتت إلى أن هذا الاجراء أثار استياء رؤساء الأقسام في المقسم، باعتبار أن هذه الخطوة تهميش لدورهم وصلاحياتهم، مطالبة الوزير الحالي سالم الأذينة ووكيل الوزارة عبدالمحسن المزدي بالتدخل لإصلاح الخلل الإداري الذي يعاينه قطاع خدمات المشتركين، من خلال إنصاف مديري المحافظات ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام،

لا سيما أن عددا كبيرا منهم من أصحاب المؤهلات العلمية ومن الكفاءات التي خدمت الوزارة أكثر من عشرين عاما.

<http://aljarida.com/2012/01/30/12430806>

2012/1/30

إقرار قانون هيئة النزاهة

كتب محمد السلطان ومحمد الخالدي وأسامة القطري وأحمد الشمري ومطيران الشامان ومحمد الهاجري وجراح المطيري وعبدالله الهاجري ويوسف التارمي: أنجزت الحكومة في جلسة مجلس الوزراء أمس مشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة بشكله النهائي وقررت إحالته لمجلس الأمة في بداية دور انعقاده المقبل. وقرر المشروع الذي تنشره «الوطن» انشاء هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للنزاهة يشرف عليها وزير العدل وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقا لاحكام القانون.

وتهدف الهيئة الى ارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والمالية والادارية بما يكفل تحقيق الادارة الرشيدة لاموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الامثل للموارد، وتطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، والعمل على مكافحة الفساد ومنعه ودرء المخاطر واثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الاموال والعوائد الناتجة عن ممارساته، اضافة الى حماية اجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنقود وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية ومنع الوساطة والمحسوبية. وتضمنت اهداف المشروع ايضا حماية المبلغين عن الفساد، وتعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الاقليمية والدولية في مكافحة الفساد، وتشجيع دور مؤسسات المجتمع المدني في محاربة الفساد ومخاطره.

وحسب المشروع فإن عضوية الهيئة تضم الرئيس ونائبه ويختارهما مجلس الوزراء. وعضواً يختاره مجلس الأمة بناء على ترشيح الرئيس وعضواً يرشحه المجلس الاعلى للقضاء، وعضواً يرشحه رئيس ديوان المحاسبة، وعضواً يرشحه محافظ البنك المركزي، وعضواً يرشحه رئيس غرفة التجارة والصناعة. وتسري احكام القانون على رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وعلى من يشغل وظيفة وزير، كما تسري على رئيس ونائب رئيس واعضاء مجلس الأمة، ورئيس واعضاء المجلس الاعلى للقضاء، واعضاء النيابة العامة والفتوى والتشريع واعضاء ادارة التحقيقات والادارة القانونية بالبلدية والمحكمين والخبراء. كما يسري القانون على رئيس واعضاء المجلس البلدي واعضاء المجالس واللجان والقياديين من شاغلي الدرجة الممتازة والوكلاء والوكلاء المساعدين ومديري الادارات من المدنيين والعسكريين، والعاملين في ديوان المحاسبة، واعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية والعاملين في الشركات التي تساهم فيها الدولة.

ويقدم الخاضعون للقانون ثلاثة اقرارات بدمهم المالية الاول خلال 60 يوما من تولي المنصب والثاني خلال 60 يوما من نهاية كل ثلاث سنوات والثالث النهائي خلال 60 يوما من تاريخ تركه لمنصبه.

وحدد المشروع عقوبات على المخالفين الذين يتأخرون عن تقديم الإقرارات تبدأ بمبلغ 500 دينار وتصل إلى 5 آلاف دينار، ثم الحبس مدة لا تزيد على 5 سنوات، والغرامة التي لا تزيد على 30 ألف دينار لمن يقدم إقراراً ناقصاً أو غير صحيح مع علمه بذلك. كما جاء في المشروع قانون يتعلق بحماية المبلغين عن قضايا الفساد والاجراءات اللازمة لآلية تنفيذه وما يترتب عليه من عقوبات.

ومن ناحية أخرى دعت المعارضة وأيضاً غالبية المرشحين في جميع الدوائر الناخبين إلى ضرورة الالتزام بالمشاركة في العملية الانتخابية، والتوجه إلى مراكز الاقتراع في الثاني من فبراير المقبل من أجل إحداث عملية التغيير المطلوبة، وذلك بعد أنباء عن عدم رغبة بعض الناخبين في المشاركة ومغادرة بعضهم البلاد.

يأتي هذا فيما كثف المرشحون وخاصة مرشحي الكتل والتيارات السياسية من لقاءاتهم لترتيب آلية لتبادل الأصوات، وعقدت الحركة الدستورية الإسلامية اجتماعات مكثفة لقراءة الساحة وتحديد من سيتم دعمهم وتوجيه أصوات قواعد الحركة لهم وإمكانية عقد تحالفات في بعض الدوائر.

كما عقد التجمع الإسلامي السلفي اجتماعاً درس فيه أوضاع مرشحيه في جميع الدوائر ومن يريد التجمع دعمهم من خارج مرشحيه في الانتخابات.

ومن جهة أخرى اصدرت الحملة الوطنية لمواجهة استنزاف وتبديد ثروة البلاد وترشيد استخدامها (مجموعة 26) بيانا دعت فيه المواطنين الى التركيز على اختيار من يدعم التنمية الشاملة واعادة النظر في ميزانية الدولة وعدم تبديد ثروة البلاد في الصرف الجاري والاستهلاكي دون رؤية او تخطيط.

واهابت المجموعة بالشعب الكويتي بان يضع نصب عينيه المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو يتوجه لصناديق الاقتراع لاختيار من يمثله في مجلس الامة.

ومن جانبه حمل عضو جمعية المحامين المحامي جاسر الجدعي وزير الداخلية مسؤولية ضبط العملية الانتخابية ومحاربة شراء الاصوات، وقال انه اذا كانت وزارة الداخلية عاجزة عن القيام بمسؤولياتها فهي ليست جديرة بحماية الشعب الكويتي وعليها الاعتذار عن هذا الاخفاق، داعياً وزير الداخلية الى فض لجنة مراقبة الانتخابات والقيام بواجباته في كشف المتورطين والخارجين على القانون، فظاهرة شراء الاصوات اصبحت واضحة للعيان وهناك الكثير من البلاغات الجدية عنها.

وفي سياق آخر دعت الحركة السلفية الى تفعيل مشاريع لجنة استكمال تطبيق الشريعة الاسلامية، مشيرة الى ان ذلك هو الهدف المرحلي القادم لأسلمة القوانين.

ومن ناحية اخرى قال النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة محمد هايف المطيري ان وزارة الداخلية لا تقوم بختم جوازات السعوديين والبحرينيين الذين يدخلون البلاد عبر المنافذ البرية، مشيراً الى وجود تقارير من الوزارة تؤكد هذا الامر.

وذكر هايف في ندوته امس الاول ان اذنان ايران بدأت تغزو الدائرة الثالثة ولكن بوجوه سنوية، مستغرباً مما أسماه «صاحب الفاكسات» وتدخله في الانتخابات، لافتاً الى ان هذا الامر غير مقبول ونحن لم نتدخل بين عوائل الشيعة الشيرازية أو غيرهم.

ومن جانبه اكد عضو التجمع السلفي احمد باقر ان التجمع سيدعم في المرحلة المقبلة من خلال ممثليه بالمجلس موضوع استقلالية القضاء، رافضاً القول بأن القضاء غير مستقل أو ان هناك من يتدخل في سير القضاء أو يشكك في احكامه.

واكد باقر ان التجمع السلفي سيدعم بقوة انجاز قوانين مكافحة الفساد واصدار التشريعات اللازمة لذلك بالتعاون مع جميع التوجهات في المجلس.

وفي موضوع آخر متعلق بالانتخابات، فإن ما أثاره رئيس مركز «وذگر» الداعية فؤاد الرفاعي قبيل الانتخابات البرلمانية المقبلة بأيام من أن الدخول في المجالس التشريعية والترشح لها والانتخاب فيها شرك بالله سبحانه وتعالى أثار جدلاً كبيراً بين أوساط المواطنين حيث كانوا بين مؤيد لرأيه ومعارض له.

من المعارضين لرأيه جمعية الإصلاح الاجتماعي التي أكدت في بيان لها ان المشاركة في الانتخابات أمر يحث عليه الشرع ويوجبه اذا لم تتحقق ولاية الأصلح الابه، وأوضحت ان الانتخابات شهادة وتزكية ينبغي ان تؤدي كما أمر ربنا عز وجل وليس لأي غرض آخر، ودعت الى اختيار الشخص الكفء الأمين الصادق القوي في دينه وخلقه وفي مواجهة الفساد المتمسك بمبادئ الحق والعدل ليقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بينما دعا كل من عبداللطيف الفاضل الدوسري وخليفة بن هلال المطيري وحسين بن رضا لاري، وهم من المؤيدين لرأي الرفاعي، عدداً من رجال الدين في الكويت، وخاصة د.عجيل النشمي ود.ناظم المسباح والشيخ عبدالرحمن عبدالخالق كونهم من أصحاب فتاوى بوجوب الدخول في المجالس التشريعية ووجوب الانتخاب فيها، دعواهم الى مناظرة علنية للرد قبل الانتخابات وتبيان الحقيقة الشرعية من الدخول في الانتخابات حتى يحيى من حيي عن بيعة، ويهلك من هلك عن بيعة.

وفي شأن آلية فرز الأصوات، قال رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات مجلس الأمة 2012 وكيل محكمة التمييز المستشار أحمد العجيل ان عدد رجال القضاء والنيابة العامة المشاركين والمشرفين على عمليات فرز الأصوات 782، خمسة منهم للجان الرئيسية، و548 للجان الفرعية، و229 احتياط.

وأوضح العجيل في مؤتمر صحفي عقده أمس على مسرح مبنى قصر العدل ان حفظ النظام معقود لرئيس اللجنة وحده، كما ان عملية الاقتراع تجري بصفة سرية ابتداء من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً، وأن عملية الفرز تتم في مقار اللجان بالنداء العلني، مشيراً الى ان استخدام السبورة في اللجان لفرز الأصوات ليس اجراء لازماً

لسلامة العملية الانتخابية، اذ ان القانون خلا من تحديد الطريقة التي يتم بها احصاء عدد الأصوات، ومن ثم فانه يكفي تسجيل عدد الأصوات في كشف أمام رئيس اللجنة وتمكين مندوبي المرشحين الموجودين في مقر اللجنة من الاطلاع عليه بالتناوب للتأكد من صحة وسلامة تدوين الأصوات.

<http://alwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?Id=168224&YearQuarter=20121>

2012/1/29

البورصة تحقق في تلاعبات بنقل ملكيات كبيرة!

علمت القبس أن سوق الكويت للأوراق المالية اكتشف أخيراً تلاعبات تتعلق بنقل ملكيات فاقت 20% على أسهم شركات، وذلك تم بين طرفين ذات صلة. ورفع مسؤولون في البورصة الى الإدارة والرقابة شبهة مخالفة، تتمثل في نقل كميات تزيد على 5% من دون اتباع الأطر والنظم المعمول بها في البورصة، وهو نقل الكمية التي تزيد على 5% بنظام المزايمة. ولفنت مصادر بورصوية مطلعة الى انه حتى لو تم نقل الكمية على فترات، لكنه بمجرد التيقن بأن الكمية المنقولة بين طرفين بواسطة مكنتي وساطة محددتين، يمكن اعتبار أن شبهة التلاعب قائمة مع سبق إصرار وتنفيذ.

وأفاد مصدر رقابي في السوق بان هناك عشرات الشبهات التي مرت خلال الفترة الماضية، وجر التدقيق فيها - لكن ببطء - وهو ما قد يضعف أي اجراء لاحق، خصوصا اذا عمدت الاطراف المشتبه بها الى تنفيذ سلسلة صفقات ببيع الكميات او تفتيتها بين عدة حسابات واطراف، مما يعقد أي اجراء ممكن.

وفي ذات الشأن، يكشف مسؤولون عن خلل في اجراءات ملاحقة ومكافحة بعض الخروقات الفنية، التي تتم بهدف تلاعب محترف او مدروس، ويقوم بالتنبيه اليها بعض المسؤولين، لكن من دون أذان مُصغية بعد.

وتلفت المصادر إلى أن مسألة الاحالات الى النيابة لا تزال يشوبها بعض القصور الإجرائي. فوفق قانون هيئة اسواق المال، على البورصة ان ترفع تقريرا مفصلا الى الهيئة، التي بدورها تحيل بحكم اختصاصها الرقابي إلى النيابة. غير أن البورصة لا تزال هي التي تحيل الى النيابة، رغم ان مشتبهها بهم سبق ورحوا قضايا بسبب عدم اختصاص السوق.

مصادر مسؤولة تدق ناقوس الخطر بأن المشكلة الحقيقية لا تكمن في التلاعبات السابقة فقط، بل ان ابقاء الوضع على ما هو عليه قد يكون منفعلاً وباباً مشرعاً للتلاعبات.

وتلفت المصادر الى عمليات في السوق تتم بكميات ومبالغ لافتة مجهولة الهوية والمصدر. وذكرت المصادر ان هيئة الأسواق بدأت بداية جادة عندما احالت بعض المسؤولين الى التحقيقات، وتم الإعلان عن ذلك الإجراء عبر شاشة البورصة واستبشر الجميع الخير بضبط الإيقاع، لكن الوتيرة نفسها لم تستمر بسبب المشاكل التي تعرضت إليها الهيئة.

في المقابل، تقول اوساط استثنائية ان اكثر من 4 شركات تقدمت بطلبات استحواذ على اسهم مدرجة وغير مدرجة، ومرت اشهر طويلة من دون موافقة الجهات الرقابية على هذه المزادات. وتعتبر هذه المصادر ان مصالح هذه الشركات مجمدة، لأنه لا توجد آلية واضحة معتمدة - حالياً - لتنفيذ المزادات، ولمراقبة خروقاتها.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=767147&date=29012012>

2012/1/29

الشريفة: المليفي قبل عدداً فوق طاقة الجامعة بضعفين

قال المنسق العام لتجمع حملة الدكتوراه الكويتيين د.سلطان الشريفة: لقد أصبح حديث الشارع الكويتي عن اختبارات الفترة الثانية وتعهد صعوبتها وطريقة التصحيح وقام بعض النواب السابقين بمهاجمة وزارة التربية وإلقاء اللوم عليها والطريف في الأمر أنهم اكتشفوا بعد 4 سنوات السبب الرئيس لأزمة التعليم.

وأضاف ان التجمع جاهد لبيان حقيقة الأزمة لأعضاء مجلس الأمة منذ 4 سنوات دون جدوى إلا من عدد قليل من النواب الذين أدركوا حجم الأزمة فقاموا بدعم مقترحات التجمع وهي إنشاء 3 جامعات حكومية أو إنشاء فروع لجامعة الكويت أو فتح فروع لجامعات عربية أو زيادة أعضاء التدريس بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع تمديد ساعات الدوام إلى ساعات متأخرة ولكن نواب الأمة كذبونا وصدقوا مسؤولي الجامعة الذين أنكروا وجود أزمة كذبونا ونحن نحتكم إلى لغة الحقائق والأرقام وصدقوا أصحاب الكلام المرسل ولو دعم نواب الأمة منذ 4 سنوات حلول التجمع لما حدثت الأزمة.

وأضاف: عندما وصل الوزير الحالي إلى سدة الوزارة وعد بحل الأزمة فقام بقبول عدد يفوق طاقة الجامعة بضعفين دون زيادة أعضاء هيئة التدريس مما سبب أزمة تسجيل في الجامعة إضافة لمشاكل الجامعة المزمنة من تكديس الطلبة في الشعب الدراسية وتأخر تخرج الطلبة والشعب المغلقة بعدها قام بالتصريح عن إنشاء جامعة جديدة وإن كنت أشك في إنشائها لأنه وعدني بصدور قرار إنشائها في 15/9/2011م والآن بانث الخطة المعدة لمواجهة أزمة القبول الجامعي وهي خفض النسب المؤوية للطلبة عبر تعمد صعوبة الاختبارات وطريقة التصحيح التي تشترط لصحة الإجابة أن تكون نموذجية و لا تقبل الإجابة الصحيحة إن لم تكن نموذجية.

http://alshahed.net/index.php?option=com_content&task=view&id=78713

2012/1/29

بخش لـ «الدار»: رفع الدعم عن «الديزل» يقضي على التهريب

أكد العضو المنتدب للشركة الاولى لتسويق الوقود حمزة بخش ان الحل الامثل للقضاء على مشكلة تهريب الديزل هو رفع الدعم عن الديزل في السوق المحلي، مع اعطاء دعم غير مباشر من قبل الدولة للمستهلك المحلي من اصحاب المزارع والمصانع والشاليهات. (تفاصيل ص11).

وقال: تم تقديم العديد من المقترحات للجنة تقصي الحقائق التي شكلتها مؤسسة البترول الكويتية «والكرة الآن في ملعبهم لتقرير الأصلاح».

وذكر بخش ان الاجتماع مع وزير النفط بخصوص مناقشة مسألة هامش الربح في محطات الوقود الجديدة لم يتم حتى الآن، موضحا ان الطلب للاجتماع تم تقديمه منذ اكثر من 3 أشهر، مؤكدا انه لا بدائل اخرى لمسألة هامش الربح تلك «فليس من المعقول ان تقوم الشركات بدعم الوقود للمستهلك». و اضاف قائلاً: «لن نشغل المحطات بخسائر، بالتالي لن نشغل المحطات الثلاث الجديدة ما لم تحل تلك الاشكالية، وفي النهاية فان المتضرر الاكبر هو المستهلك، اما نحن فنقوم ببيع كميات الوقود المتاحة لنا في المحطات الحالية».

واشار الى ان الارباح التي حققتها الشركة عن الربع الأخير لـ 2011 تعتبر «جيدة جدا»، لافتا الى ان «الأولى» شهدت طفرة كبيرة في الارباح الصافية عن العام.

<http://aldaronline.com/Dar/Detail2.cfm?ArticleID=181321>

2012/1/28

«السكنية» تسلمت الخدمات من دون مخططات تصميمية للشبكات الكهربائية!

كشف مصدر إسكاني مطلع لـ «الراي» عن تأجيل توزيع قسائم النسيم وأبو حليفة الى أجل غير مسمى، بسبب «خلافات فنية» بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارتي الكهرباء والماء والأشغال.

وأوضح المصدر أن المؤسسة فوجئت بأن قسائم النسيم وبعد تسلم خدماتها من وزارة الأشغال لم تتضمن معها أي مخططات تصميمية للشبكات الكهربائية، ما أدى إلى إعادة تخطيط المدينة الصغيرة لتصميم مخططات للشبكة الكهربائية.

وقال: لقد باشرنا بإعادة تخطيط المدينة مجدداً، وحتماً فإن ذلك سيؤدي الى خسارة مجموعة من القسائم من الإجمالي العام البالغ 700 قسيمة.

ولفت إلى أن عملية إعادة التخطيط تحتاج الى 3 أشهر ومن ثم عرضها على المجلس البلدي لاعتمادها وبعد ذلك نبدأ العمل والتنفيذ.

وتابع: «نحن نواجه مشكلة أخرى هي ابلاغ وزارة الكهرباء لنا بانها لن تستطيع تركيب هذه الشبكات سواء لمدينة النسيم او لقسائم أبو حليفة إلا بعد ثلاث سنوات.

ولفت المصدر إلى أن هذه المشكلات الفنية لم يكن لها أن تحدث لو التزمت الوزارات والمؤسسات بخطة الدولة، فلا يوجد رابط يتيح لها وضع التصورات وجدول التوزيع، لا سيما المدن الصغيرة الجديدة التي عمدت الى إخراجها أو تحريرها لجنة استغلال

الأراضي، وعبر عن أسفه لأن أعمال اللجنة لاتزال مجمدة، في حين كان يجب تفعيل دورها كي تواصل حل المشكلات مع الجهات الفنية.
من جهة أخرى، أعلن مصدر رفيع لـ «الراي» أن المؤسسة ستقوم بدعوة الشركات المدرجة في البورصة والشركات غير المدرجة التي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء للدخول في مزاد على أسهم شركة البيوت منخفضة التكاليف الأسبوع المقبل.
وقال ان المؤسسة تأمل أن تتوافق الشركات على البنود الجديدة التي وزعها مجلس الوزراء للمنافسة وشراء أسهم الشركة.

<http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=324603&date=28012012>

2012/1/27

تحقيق شامل في قضايا المعاقين

علمت «الدار» من مصادرها في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أن الوزارة بصدد فتح تحقيق شامل في قضايا المعاقين، وخاصة المتعلقة منها بالمجلس الأعلى لشؤون المعاقين.

واضافت المصادر ان مكتب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تلقى العديد من الشكاوى حول وجود شبكات مالية وادارية، اضافة الى شكاوى تقدم بها اهالي ذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكدة ان الوزارة ستعيد الاطلاع على ملف الشهادات الصادرة للمعاقين والتي تثبت صحة اعاقتهم من عدمها.

<http://www.aldaronline.com/Dar/Detail2.cfm?ArticleID=181182&CFID=27454042&CFTOKEN=18399307&jsessionid=84308fbc050f6685261d7f4823712d4d114e>

2012/1/27

المحكمة ترفض إلزام بنك محلي برد 3 ملايين لـ «إعانة المرضى»

قضت المحكمة الكلية «المدنية» أمس برفض الدعوى المرفوعة من جمعية صندوق إعانة المرضى ضد 63 موظفاً في أحد البنوك المحلية، التي تطالب فيها الجمعية بتعويضها بمبلغ 3 ملايين و676 ألف دينار، على خلفية قضية الاختلاسات من أموال الجمعية المتورط فيها المتهم الهارب إلى مصر أحمد جلال.

وكانت الجمعية أقامت دعواها ضد موظفي البنك، مؤكدة أنهم خالفوا تعليمات البنك المركزي، مطالبة بأداء 3 ملايين و676 ألف دينار هي قيمة الأموال المختلسة منها. وترافع في هذه القضية كل من المحامين عبدالحميد الصراف وعبدالله الكندري، وطالبا برفض الدعوى أمام المحكمة.

ودفع الصراف بانقطاع علاقة السببية بين الخطأ المنسوب إلى المدعى عليهم من الثاني وحتى قبل الأخير، وبين الضرر الذي أصاب الجمعية المدعية، كما دفع بعدم قبول

الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، إضافة إلى الدفع بعدم أحقية المدعية بمطالبة المدعى عليهم بالتعويض.

وانتهى الصراف إلى طلب عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، وبرفض الدعوى وإلزام رافعيها بالمصروفات.

أما المحامي الكندري، فقال إنه بعدم الاحتفاظ بصورة الأوراق (الهوية) الخاصة بالعمل ما كان ليمنع المتهم الذي يعمل لدى الصندوق بالاستيلاء على أموال الجمعية، كما أن الضرر المطالب بتعويضه من قبل الصندوق غير متحقق أثبت في مذكرة دفاعه انقطاع العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، مشيراً إلى أنه أثبت أن المعاملات التي قام بها المتهم الأول، الذي يعمل رئيس حسابات، والمخول بالاحتفاظ بدفاتر الشيكات وإجراء التحويلات الخاصة بالحسابات الصندوق هو المسؤول عنها، وذلك ثابت من أقوال إدارة الخبرة وليس موظفي البنك، كما أنه لو افترضنا جدلاً أن هناك مخالفة من قبل الموظفين، فإنها لا تؤثر في إنجاز المعاملات المالية التي قام بها المتهم الأول.

وأشار في دفاعه إلى أنه لا يوجد تواطؤ بين الموظفين وبين المتهم الهارب وكل ما نسب إليهم من مخالفتهم لتعليمات البنك المركزي ليست ثابتة.

وأضاف: وفق ما هو ثابت بأوراق القضية وما احتوته المستندات، فإن موظفي البنك كانوا يقومون بصورة دورية بإرسال كشوف حساب للصندوق شهرياً، وبالتالي كان يفترض من قبل إدارة الجمعية والقائمين عليها أن يكتشفوا أن هناك تحويلاً أو نقصاً في حساباتهم خلال أربع سنوات، كما قابله بذلك ضعف رقابة البنك المركزي على البنوك بخصوص التحويلات الخارجية.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=766733&date=27012012>

2012/1/26

البورصة: عشرات الموظفين نحو الاستقالة.. قريباً

كان لإعلان هيئة أسواق المال أمس بشأن عدم تضارب المصالح لدى موظفي البورصة وقع الصدمة بين صفوف عدد كبير من هؤلاء.

فمنذ الصباح أثيرت بلبله حول مضمون التعميم الذي حذر على الموظفين ما يلي:

- 1 - القيام بأي عمل تجاري عن نفسه أو بصفته وكيلاً أو ولياً أو وصياً.
- 2 - ممارسة أي مهنة أو وظيفة أو أي عمل سواء في القطاع العام أو الخاص.
- 3 - تقديم أي خدمات أو استشارات بشكل مباشر أو غير مباشر.
- 4 - أي عضوية في أي مجلس إدارة شركات خاضعة لرقابة الهيئة.
- 5 - يجب على الموظف التصريح بما يملكه هو وزوجته وأولاده القصر من أوراق مالية.

وعلمت القبس ان عشرات الموظفين لديهم مصالح هنا وهناك تتضارب مع التعليمات الجديدة وهم الآن في حيرة من أمرهم.

وراح عدد منهم يستوضح حقيقة التطبيق ليأتي الجواب واضحاً من الجهات المعنية: كل من لا يستطيع الوفاء بالمتطلبات الجديدة عليه الاستقالة. وبالفعل بدأ عدد من الموظفين التفكير بالاستقالة لا سيما أولئك الذين يعتاشون على عدد من المصالح هنا وهناك.

وعلمت القيس ان موجة الاستقالة ستشمل العشرات في المرحلة القادمة لاسيما عند بدء الرقابة بشكل فعال، لأن في القانون جزاءات وغرامات قاسية جداً.

وعلم ان هناك شريحة من الموظفين لديهم اعمال تخصصهم بعيدا عن نشاط السوق او بالشراكة مع اطراف خارجية في اطار تحسين دخلهم بحسب البعض.

والمأزق الحقيقي حالياً هو عدم تحديد التعميم لأي موعد او مهلة قانونية لتسوية الأوضاع حيث جاء التعميم خالياً من أي إشارة الى هذا الأمر، علماً بان هناك من يشير إلى ان بعض الارتباطات تتعلق بشركات تجارية في اصول وغيرها وقد تحتاج إلى تخرج.

لكن في مقابل ذلك نوهت مصادر إلى احتمالية ان يشهد سوق الكويت للأوراق المالية عمليات خروج وتقاعد بين أوساط شرائح الموظفين وحتى القيادات.

على صعيد آخر، وبشأن ملف تسكين موظفي البورصة رسمياً على كادر هيئة السوق، افادت المصادر ان الملف منته وخلاص أيام قليلة سيتم تحريك باقي الاجراءات. إذ اشارت المصادر الى انه وفقاً للتعميم الأخير الذي أرسلته الهيئة إلى البورصة تم الإقرار فيه بأن موظفي البورصة موظفو هيئة اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون 31 مارس 2010.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=766420&date=26012012>

2012/1/26

شهادة الأوصاف في الأحمدى بـ 50 ديناراً.. وفي حولي بـ 10 فقط!

رغم محاولات وزير البلدية د. فاضل صفر تصحيح الأخطاء الكثيرة في بعض القطاعات خصوصاً الخدمية منها، فان هناك مسؤولين مازالوا على «طمام المرحوم» ولا يريدون تطوير أنفسهم أو العمل بموجب اللوائح المعتمدة من المجلس البلدي.

عدد من المراجعين لبعض إدارات البلدية كانوا يشتكون من اختلاف إجراءات المعاملات بين بلدية وأخرى، سواء في مواعيد إنجاز المعاملة أو حتى في الأوراق المطلوبة، على الرغم من وجود لائحة تنظم هذه العملية، لكن الاختلاف مازال قائماً مما دعا الوزير صفر الى تشكيل لجنة تكون مهمتها تجهيز النماذج الموحدة لأنظمة البلدية ولوائحها.

هذه اللجنة أعادت حسب، خطاب مدير الإدارة القانونية خالد العبيد، تصميم ما يزيد على 73 نموذجاً حتى الآن وتحديثها طبقاً لآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة بهذا الشأن.

المال العام

ولعل المفاجأة الجديدة التي ظهرت الى الساحة حالياً والتي اكتشفها أحد المراجعين تتعلق بالرسوم التي تفرضها بعض بلديات المحافظات على إصدار شهادة الأوصاف والتي تختلف بين محافظة وأخرى وكذلك بالمدة الزمنية لصلاحية استخدام هذه الشهادة. التجاوز الجديد في البلدية، ولا أحد يعلم حتى الآن، هل فيه هدر للمال العام أو استنزاف للمراجعين يتعلق بإصدار شهادة أوصاف لشقق التمليك؟ ففي محافظة الأحمدية يتم تحصيل رسم مقداره 50 ديناراً وتكون مدة صلاحية الشهادة شهرين من تاريخ إصدارها وهي صالحة للاستخدام لمرة واحدة فقط.

بينما من يريد إصدار شهادة أوصاف للمعاملة نفسها والخاصة بشقق التمليك يدفع رسماً مقداره عشرة دنانير في محافظة حولي وبمدة سريان 3 شهور للشهادة ولا يعتد بها بعد انتهاء المدة، بالإضافة الى عدم تحديد عدد مرات استخدامها. مدة الصلاحية

هذا الفارق في تحصيل الرسوم في البلدية دليل على أن العمل الذي يحصل في هذا الجهاز لا يتم وفق أسس مؤسسية صحيحة وإلا لما حصل هذا التخبط في تحصيل الرسوم او في تحديد مدى صلاحية مثل هذه الشهادات التي يتوجب أن تكون معلومة وموحدة في جميع البلديات باعتبارها من أساس العمل في بلديات المحافظات.

إن هذا التخبط الحاصل في عملية الفوارق في تحصيل الرسوم يلزم المسؤولين في البلدية، وعلى رأسهم وزير البلدية د. فاضل صفر الذي نعلم بأنه لا يرضى بمثل هذه الأمور، على محاسبة كل من يحاول العبث في اللوائح والأنظمة المعمول بها، خصوصاً في خطأ فيه إضرار إما للمال العام من خلال تحصيل رسم مقداره عشرة دنانير وهو بالأصل خمسين ديناراً، أو فيه إضرار بالمراجع الذي يدفع في بلدية الأحمدية 50 ديناراً وكان يفترض به دفع عشرة دنانير.

توحيد النماذج

نتمنى من الوزير صفر والمدير العام المهندس أحمد الصبيح أن يقوموا بنفسيهما بالتحقيق في هذه القضية ومتابعتها ومعرفة الإجراءات الصحيحة وتعميمها على بلديات المحافظات، وكذلك التأكد من عدم وجود فوارق في معاملات أخرى قد تؤثر في المراجع أو حتى في تحصيل الرسوم الحقيقية للدولة.

وندعو المسؤولين أيضاً الى سرعة الانتهاء من توحيد نماذج المعاملات لأن النماذج لإصدار شهادة الأوصاف تختلف من محافظة الى أخرى، وهذا أمر لا يجوز أن يحدث في مؤسسة حكومية، وخير دليل على ذلك اختلاف النماذج بين بلديتي الأحمدية وحولي، ولا نعلم عن بقية المحافظات الأخرى شيئاً.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=766358&date=26012012>

2012/1/25

إحالات إلى النيابة تشمل شركات تتداول وهمياً .. وأخرى فيها تسريب معلومات

علمت القبس من مصادر مطلعة أنه تمت إحالة مسؤولين في شركات لديها تعاملات في سوق الكويت للأوراق المالية إلى النيابة، بعدما لوحظ وجود شبهات تلاعب على أسهم في السوق، على نحو مخالف للقانون رقم 7 لسنة 2010. وقالت مصادر إن البورصة رفعت تقريراً إلى هيئة سوق المال يخص حالات جديدة تتمثل في تورط مسؤولين في شركات بتسريب معلومات، بالإضافة إلى حالات أخرى تتعلق بتلاعبات في أسهم عن طريق خلق تعامل وهمي على أسهم معينة من دون وجود سبب رئيسي يؤدي إلى تصعيد أسعار هذه الأسهم. وأضافت المصادر أن هناك أسهما في السوق حالياً تشهد تداولات كبيرة تم الإيعاز بإخضاعها إلى المراجعة والتدقيق من قبل إدارة الرقابة في السوق، من أجل الوقوف على حقيقتها، لاسيما ان بعض هذه المجاميع كانت تدور حولها شبهات سابقاً. ولفتت المصادر إلى أن الأصل في القانون رقم 7 لسنة 2010 هو ثبوت القصد الجنائي، وعلى المتهم أن يثبت، بما لديه من قرائن، عدم تورطه فيها، مشيرة إلى ان الغرامة تصل إلى 50 ألف دينار في حال ثبوت الاتهام، وإمكانية تحويل الأمر إلى مجلس تأديبي، وقد يؤدي في النهاية إلى السجن. على صعيد آخر، أبلغت مصادر مطلعة القبس بأن هيئة أسواق المال شكلت لجنة لمتابعة ملف 19 شركة، جار دراسة شطبها من سوق الكويت للأوراق المالية.

وقالت المصادر إن اللجنة جمعت كل البيانات الخاصة بهذه الشركات الموقوفة عن التداول، وجر دراسة كل ملف على حدة، مشيرة إلى ان اللجنة تدرس بدقة كل التفاصيل الخاصة بأوضاع هذه الشركات حتى لا يتم الرجوع عليها قانونياً في حال نفاذ قرار الشطب، لاسيما ان أغلب هذه الشركات الموقوفة أرسلت بيانات تتعلق بأنه ماض في إجراءات معالجة الأوضاع بهدف العودة إلى التداول، لكن الأمر يتعلق باستكمال إجراءات لدى جهات رقابية أو في انتظار حكم قضائي يتعلق بتحديد مصيرها.. و بانتظار عموميات.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=766099&date=25012012>

2012/1/25

صفر: سكان الكويت 3.6 ملايين بسبب تجار الإقامات

قال وزير الأشغال وزير البلدية د. فاضل صفر ان عدد سكان الكويت وصل الى 3 ملايين و600 ألف نسمة بسبب تجار الاقامات. وبيّن في كلمة ألقاها في منتدى الحوار البلدي الاول لعام 2012 ان المشاكل التي تعاني منها المناطق السكنية لا يمكن التغلب عليها الا بتعاون الجميع والحد من تجارة الاقامات. وأشار الى ان عدد سكان الكويت يجب ألا يزيد حالياً على ثلاثة ملايين، مضيفاً: ان التضخم العمالي في الكويت أكبر من قدرة البلدية على السيطرة على مشاكلهم.

وقال صفر ان زيادة عدد السكان تتم بشكل غير طبيعي، كاشفا عن وجود توجه لطرح مشاريع المدن العمالية في العديد من المناطق، منوها الى مشروع المدينة العمالية في

صبحان الذي سيسلم قريبا الى ادارة المرافق العمومية الذي يستوعب 8 آلاف عامل، إضافة الى مشروع آخر في الشدادية الذي يستوعب 4 آلاف عامل. ويبيّن ان هناك مخططا لإنشاء مدن أخرى يمكن ان تستوعب 40 ألف عامل، داعيا الى ضرورة انشاء هيئة خاصة بالعمالة.

<http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=312186&date=25012012>

2012/1/24

الصبيح: أعضاء البلدي يعطلون مشروعات الدولة

لم يعقد المجلس البلدي جلسته الاعتيادية أمس بسبب عدم اكتمال النصاب بغياب بعض الأعضاء عن جلسة على جدول أعمالها العديد من المشاريع التنموية التي تهم الوطن والمواطن، وبرر رئيس المجلس البلدي زيد عايش رفع الجلسة بانه لا يوجد على جدول الأعمال أية مواضيع لمناقشتها بالاضافة الى أن هناك أربعة أعضاء رشحوا أنفسهم في الانتخابات البرلمانية التي تجرى في الوقت الحالي ما يجعل حضورهم الى اللجان صعباً متمنيا أن تعقد الجلسة الأسبوع المقبل.

بدوره، قال مدير عام البلدية احمد الصبيح ان الجهاز التنفيذي قد حضر بكافة مسؤوليه في جلسة المجلس البلدي لكن كانت المفاجأة بعدم اكتمال النصاب في الجلسة ما يؤدي لتعطيل مشروعات الدولة وضربها خاصة المدرجة على جدول الأعمال وفق الخطة التنموية ، مشيراً الى أن التعطيل استمر لمدة شهرين متتاليين أضف اليها المدة الأخرى المقدره التي حددها رئيس المجلس بأسبوعين آخرين.

ورد الصبيح على الاتهامات الموجهة للبلدية بانها السبب في تعطيل المشاريع وأن ما حصل اليوم يبرئ الجهاز ويدين الأعضاء مستدلاً بالمثل القائل «الميه تكذب الغطاس»، مبيناً أن هناك جهات ومراجعين في الدولة تنظر معاملاتها لكننا أخرناها كي نحضر جلسة لم يحضر إليها إلا 4 أعضاء.

وحول المخالفات التي تقام في مواقع المقار الانتخابية، أكد الصبيح أن هناك لجنة مشتركة بين البلدية والداخلية تتابع الموضوع وهي مشكلة من قبل وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود وقد تم رصد بعض المخالفات قد أحيلت الى جهات الاختصاص فضلاً عن قيامنا بازالة عدد من المقار الانتخابية المتعدية على املاك الدولة.

وحول التعدادات الواقعة على املاك الدولة في منطقة كبد أكد الصبيح أن هناك لجنة ثلاثية مشتركة من قبل لجنة التعدادات والهيئة العامة للزراعة والبلدية تعمل عليها وقد حررت عدة محاضر ونسعى في الوقت الحالي لإزالتها.

وقال الصبيح ان خطة التنمية المدرجة في مشاريع التنمية تسير على أفضل ما يكون وقد عقدنا بالأمس اجتماعاً مع الوزير لمتابعة المشروعات ونسب الصرف عليها مشيراً الى ان نسبة الصرف زادت عن العام الماضي بنحو 6٪.

وفي ما يخص وقف التراخيص التجارية بمنطقة شرق قال الصبيح انه تم تشكيل لجان لمتابعة وقف هذه التراخيص وبناء عليه تقوم ادارة التنظيم بالبلدية بمتابعة الموضوع تمهيدا لرفع تقرير الى الوزير فاضل صفر.

ومن جهته، قال نائب مدير عام البلدية لقطاع التدريب والتطوير أحمد المنفوشي ان غياب الأعضاء ووقدان النصاب في الجلسة سببه انشغال البعض بالانتخابات وعدم حضورهم الجلسات وهو شيء عائد لهم في النهاية، لافتا الى ان الجهاز التنفيذي حريص على حضور الجلسات تنفيذا لأوامر وزير البلدية فاضل صفر الذي شدد على ضرورة تواجد الجهاز التنفيذي في الجلسة.

وقال المنفوشي ان البلدية ملتزمة بتنفيذ الخطة التنموية ولا ننكر أن هناك بعض العوائق الخارجة عن ارادة البلدية نتيجة بعض الاجراءات البيروقراطية في بعض الجوانب والكل يعترف بوجودها وهناك 3 مشاريع تم مخاطبة المجلس البلدي بشأنها ومازالت عالقة في البلدي منوها إلى ان وزير البلدية أرسل كتابا للبلدي حمل صفة الاستعجال منها مشاريع المخيمات الربيعية ومشروع الفنتاس الترفيهي ومشروع واجهة الصليبخات.

من جانبها، عبرت عضو المجلس البلدي جنان بوشهري عن استيائها بقولها «لا حول ولا قوة الا بالله» بسبب غياب الأعضاء المتعمد عن الجلسات مشيرة الى أنه من المؤسف عدم حضور عدد كبير من الأعضاء للجلسة ما عطل أعمال المجلس الذي صار بلا أية انجازات تذكر خلال دور الانعقاد الحالي وكأن البعض منهم يقول «مرروا لنا معاملاتنا وإلا عطلنا أعمالكم».

وقالت ان التعطيل لم يقتصر على الجلسات فقط بل امتد الى اللجان كذلك فلم تتعقد نحو 5 لجان بالاضافة الى عدم انعقاد ورش العمل التي طالها هي الأخرى التعطيل ولم نعد نرى أية اعمال تنموية، مشيرة الى أن اللائحة الخاصة بأبراج الاتصالات حتى اليوم لم تقر منذ طرحها للنقاش من نحو عام ونصف العام.

ودعت بوشهري الأعضاء الى الالتزام بحضور الجلسات وعدم التغيب لأسباب لا ترقى للعذر مشيرة الى أن الاعتذار بسبب موسم الانتخابات غير مقنع مطالبة بالعمل الجماعي لتحقيق المصلحة العامة في ظل انتقاد متواصل من الجهاز ان عطل معاملات هؤلاء الأعضاء معبرة في الوقت نفسه عن شكرها العميق للجهاز التنفيذي بالبلدية الذي لم يغيب عن حضور الجلسات في ظل غياب بعض الأعضاء، مؤكدة ان الجلسة لم تتعقد بسبب اسم يطالب بعض الأعضاء بإقراره.

أسماء الحضور:

- { منى بورسلي }
- { جنان بوشهري }
- { زيد عايش }
- { محمد المفرج }
- { مهلهل الخالد }

{ موسى الصراف }
أسماء الغائبين:
{ أشواق المضيف }
{ أحمد المعوشي }
{ مانع العجمي }
{ أحمد جديان }
{ عبدالكريم سليم }
{ جيسار الجيسار }
مشاركون في الانتخابات ولم يحضروا:
{ عبدالله فهاد }
{ فرز الديحاني }
{ محمد الهدية }
{ شايع الشايع }

http://alshahed.net/index.php?option=com_content&task=view&id=78467

2012/1/24

حكم إلغاء المقبولين بـ «الفتوى والتشريع» نهائي وبات بسبب خطأ إجرائي
أجلت محكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار عادل بورسلي مجموعة من القضايا المرفوعة ضد الفتوى والتشريع التي تطالب بإلغاء قرار قبول 160 محامياً الى جلسة 16 فبراير المقبل لتقديم الدفاع من قبل الطرفين.
وقررت المحكمة ضم جميع القضايا الـ 21 قضية في جميع الدوائر الى الدائرة نفسها، لوحة الموضوع وليصدر بها حكماً واحداً.
وفي أحداث جلسة أمس فقد حضر دفاع المتظلمين من القرار المحامي محمد الانصاري، وقدم امام المحكمة مستنديين، الأول عبارة عن كتاب تظلم الصادر من المتظلمين الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ثابت فيه قيام المتظلمين بعمل تظلم من القرار الإداري قبل رفع دعواهم، مما يؤكد ان دفاع الفتوى والتشريع هو دفاع باطل لا يسانده أي واقع.
وقدم الأنصاري المستند الثاني أكد للمحكمة انه عبارة عن مفاجأة من العيار الثقيل وهو شهادة بعدم حصول استئناف قبل احد الاشخاص المتظلمين، مشيراً الى ان ذلك تم بخطأ من الفتوى والتشريع، بحيث أغفلت أسماء كان يتعين عليها ان تستأنف الحكم في مواجهتهم، حتى لا يكون حجة أمام الغير، مضيفاً: لكن الفتوى أغلقت هذا الأمر مما يجعل الحكم الابتدائي حكماً باتاً ونهائياً بقوة القانون.
كما حضر دفاع الفتوى والتشريع المستشار جمال الجلاوي ودفع بعدم قبول الدفاع شكلاً لعدم سابقة التظلم فيها، وطالب برفض الدعاوى أمام المحكمة.

2012/1/24

خلل الربط الآلي بين «فحص العمالة» و«الصحة العامة» يفتح أبواب التزوير والرشوة

علمت «الدار» من مصادر صحية مسؤولة ان هناك تعثراً في انجاز برنامج الربط الآلي بين مراكز فحص العمالة الوافدة في الخارج وإدارة الصحة العامة ووزارات الداخلية والخارجية والصحة.

واوضحت المصادر لـ«الدار» ان الهدف من برنامج الربط الآلي هو الحد من حالات تزوير شهادات اللياقة الصحية للحصول على تأشيرات لدخول البلاد، خاصة بعد قيام بعض الوافدين من جنسيات عديدة بتبديل جوازات السفر واجراءات تعديل في بيانات الجوازات القديمة او دخول البلاد بواسطة «كارت زيارة» ثم تحويلها الى اقامة، لافتة الى ان الفترة الماضية شهدت اكتشاف عشرات الحالات من التزوير سواء داخل البلاد او خارجها. وأشارت المصادر الى ان هذا المشروع كان يفترض الانتهاء منه منذ عامين الا ان التغييرات المتلاحقة التي حدثت في ادارة الصحة العامة وتعاقب ثلاثة مديرين عليها خلال فترة وجيزة، كل ذلك أدى الى تعطيل البرنامج وعدم متابعته، موضحة ان هذا البرنامج كان مسجلاً ضمن خطة وزارة الصحة للربط الآلي مع وزارات مثل الداخلية والخارجية، الا أن المشروع يواجه العديد من المصاعب التي قد تؤخر تنفيذه لعدة شهور مقبلة.

وأكدت المصادر لـ«الدار» عدم انجاز برنامج الربط الآلي الداخلي بين اقسام الصحة العامة ومراكز فحص العمالة ومركز فحص عمال الاغذية، وهو ما أدى أيضا الى اكتشاف العديد من حالات التزوير بعد الحصول على الاقامة، لافتة الى قيام بعض العمال بالتلاعب في نتائج شهادات اللياقة الصحية التي لم يتم ميكنتها حتى الآن داخل الادارة، وهو ما فتح الباب - حسبما تؤكد المصادر - للتلاعب والتزوير واكتشاف حالات رشوة وتلاعب في تلك الشهادات لغياب التنسيق مع البلدية ووزارة الداخلية بخصوص شهادات اللياقة الصحية.

على صعيد آخر، أكد وكيل وزارة الصحة لشؤون الصحة العامة د. قيس الدويري وجود ثلاث حالات مشتبه في اصابتها بالسحايا في مستشفى الفروانية، وقال الدويري في تصريح صحفي انه تم أخذ عينات من المرضى للفحص الا انه لم تظهر النتائج لتفيد مدى ايجابيتها من سلبيتها.

آخر أخبار العالم و الشفافية